

ملخص إداري

موت العقيد معمر القذافي بعد القبض عليه من قبل قوات المعارضة بالقرب من مسقط رأسه "سرت" في أكتوبر 2011 أذن بانتهاج الحرب في ليبيا بعد ثمانية أشهر من القتال. بينما منع مقتل القذافي الليبي والمجتمع الدولي من مساءلته قانونياً عن أربعة عقود من الحكم الديكتاتوري لليبيا تخللها انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، فإن هناك مجرمي حرب مزعومين من جميع أطراف الأزمة الأخيرة مايزالون طلقاء و لا بد من إخضاعهم للعدالة.

سيادة القانون لا بد أن تكون حجر الزاوية لليبيا الحرة. في إطار سعي الحكومة الإنتقالية المؤقتة لرسم مسار جديد للدولة بعد إنتهاء عهد القذافي، لا بد لها من أن تضمن خضوع الجناة للمساءلة القانونية على الأعمال الوحشية (الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تشمل جرائم حرب محتملة و جرائم ضد الإنسانية) التي ارتكبوها أو أمروا بها. مساءلة الأفراد هي أفضل ضمان لمنع إنتهاكات حقوق الإنسان في المستقبل و أيضا نهاية موجة العنف.

أطباء من أجل حقوق الإنسان فتحت تحقيقات بشأن تلك الأعمال الوحشية التي حدثت في أحد المخازن في طرابلس خلال الأيام الأخيرة من رمضان في أواخر أغسطس 2011. التقارير الأولية قدمت أرقاماً متضاربة و وصف جزئي للأحداث. أطباء من أجل حقوق الإنسان سعت لتوضيح ما حدث و معرفة من أصدر الأوامر و من نفذ عمليات التعذيب المزعومة و الإغتصاب و الإعدامات الجائرة بدون محاكمات. للإجابة عن هذه التساؤلات، قابل محققو أطباء من أجل حقوق الإنسان ثلاثة من شهود العيان الناجين من المذبحة بالإضافة إلى أحد الجناة المزعومين، قام أيضا المحققين بالتنسيق الطبي لإثنين من المتهمين و تسجيل أدلة التعذيب، و قام أخصائي الطب الشرعي بمعاينة و تسجيل مسرح الجريمة لغرض تجميع الأدلة. مستشهد جزئياً هنا بـ قصص الشهود المتحدث إليهم.

الأدلة التي جمعها أطباء من أجل حقوق الإنسان توضح نمط الجرائم المرتكبة بما فيها القتل و التعذيب و الإغتصاب و الإحتجاز غير القانوني للمدنيين و المقاتلين في أحد المخازن بطرابلس، و الذي إستخدمه جنود الكتيبة 32 كسجن مؤقت. الشهادات التي تم جمعها تضع القيادات العليا للجيش في مسرح الجريمة و توضح نيتهم في إرتكاب المذبحة و توثق خططهم لإخفاء و تدمير أدلة الجرائم. أدلة جرائم الحرب في التقرير تحمل مقدار من الحقيقة و الإقرار للضحايا يساعد في بناء سجل تاريخي. هذا التقرير أيضا يحمل توصيات من أجل التحقيقات المستقبلية للمحاكم الدولية و المحلية بغرض إرساء العدالة و المساءلة القانونية لكل الليبيين.

نتائج هذا التحقيق الطبي القانوني تشكل الأساس لهذا التقرير الذي يعطي لأول مرة تصوراً شاملاً و مفصلاً عن المجرمة التي قامت بها الكتيبة 32 يوم 23 أغسطس 2011. و أيضا يحدد المستوى المطلوب من خبراء الطب الشرعي التي تحتاجها حكومة ليبيا الجديدة من أجل التحقيقات في مسارح جريمة أخرى. يمكن للمجتمع الدولي مساندة هذه الحكومة المؤقتة في محاولاتها بتوفير هؤلاء الخبراء و المساعدة في بناء قدرات محلية للإضطلاع بمهام الطب الشرعي في التحقيقات. تلك الإمكانيات على درجة عالية من الأهمية حيث أن ليبيا تواجه جرائم حرب مزعومة إرتكبتها جميع الأطراف و الحكومة ملزمة بالتحقيق فيها و التعامل معها.

هذا التقرير يشمل تفاصيل توصيات للحكومة الليبية و المجتمع الدولي و هي خارطة طريق للتحقيق في الجرائم المزعومة و بناءاً عليه تحقيق العدالة و سيادة القانون. من هذه التوصيات و هي تمثل حجر الزاوية تشمل ضرورة تأمين كل المواقع حيث يزعم إرتكاب جرائم حرب و أفعال مشابهة بها للحفاظ على الأدلة لملاحقات قضائية مستقبلية و جهود إظهار الحقائق. أيضاً السماح للمحكمة الدولية لجرائم الحرب بالإستمرار في التحقيق في ليبيا بما فيها المزارع من أي طرف، تكريس الموارد البشرية و المالية لبناء مؤسسات محلية للتعامل مع الجرائم التي ارتكبت في الماضي و السعي لمساءلة مرتكبيها على حسب المعايير القانونية الدولية. القيام بتدقيقات و مراجعات شفافة و فعالة لضمان عدم تولي أي من المتهمين بارتكاب الجرائم منصب في الحكومة الجديدة. ضمان قدرة الصليب الأحمر الدولي على الوصول للمحتجزين في ليبيا للتأكد من جودة أحوالهم و أيضاً تقوية و تأهيل جهاز الشرطة و القوات المسلحة.

فيما يلي التوصيات العامة للسلطات الليبية في كيفية الحفاظ على أدلة الطب الشرعي الجنائية و التحديد الدقيق لهوية البقايا البشرية:

--- إجراء تقييم إحتياجات بمشاركة أفراد ذوي خبرة في التعامل مع جرائم الموت الجماعي لمساعدة ليبيا في إرساء الأساس لتطوير خطط متينة من أجل جهود تحديد هوية الأشخاص بناءً على أساس شامل من الطب الشرعي يلاقي إحتياجات الشعب الليبي و يوائم المعايير العالمية.

الحكومة الليبية مسؤولة في الأساس عن التنمية و تبني و تنفيذ السياسات و الإشراف عليها , و أيضاً الإجراءات والبروتوكولات الخاصة بكل جوانب التعرف على الهوية بعد الموت. من المحتم أن تتم الجهود الخاصة بتحديد الهوية بعد الوفاة بأعلى درجات الإحترافية و الكفاءة و الجودة لتضمن أنها تمت على معايير موضوعية واحدة أو بالتوافق مع معايير الطب الشرعي و المعايير العلمية الدولية فنياً و قانونياً. مسؤولية الحكومة الليبية هي ضمان أن جميع سياسات و بروتوكولات تحديد هوية الموتى تتماشى مع أو تتخطى معايير العدالة الإنتقالية مثل تلك المتعلقة بقبول أدلة تحديد الهوية البشرية في القضاء و أي منتدى يسعى للحقائق, علاوة على ذلك القضايا المصاحبة مثل الشفافية و ضمان الحقوق لكل الأطراف ذات الصلة.

--- ضمان الحفظ الجيد للأدلة الجنائية

كجزء من خطة تحديد الهوية الوطنية, الحكومة لابد لها أن تنشر الوعي و التواصل و حملة توعية للشعب الليبي عن خطورة إمكانية فقد الأدلة الجنائية جراء عمليات إستخراج بقايا الجثث الغير منظمة التي تتم بغير المتخصصين. مثل هذه الحملة ستساعد الحكومة في جهودها في كسب الدعم الشعبي لتأمين أدلة الجرائم المرتكبة في الماضي.

--- تعليق كل عمليات إستخراج الجثث التي يقوم بها غير متخصصين من المقابر المشتبه أن تكون مقابر جماعية حتى تكتمل قدرات الطب الشرعي و يكون متاحاً في ليبيا.

حالياً لا تمتلك ليبيا القدرات الكاملة لإستخراج بقايا الجثث من المقابر الجماعية. حتى الآن إستخراج الجثث يتم عن طريق أفراد غير مدربين. ليس من قبيل المبالغة أن إستخراج الجثث لابد أن يتم عن طريق أفراد مدربين بغية الحفاظ على كل الأدلة الجنائية المتصلة بإستخراج الجثث. إستخراج الجثث عن طريق غير المحترفين يدمر أدلة تساهم في تحديد الهوية و يؤدي إلى تفسخ عظام البقايا و في أفضل الظروف فإن تفسخ العظام يعقد أي عملية لتحديد الهوية في المستقبل حيث يرفع من وقت و تكلفة كشف الحامض النووي , و في أسوأ الأحوال فإن التفسخ ينهي تماماً أي فرصة لتحديد هوية الميت. علاوة على ذلك فإن إعادة دفن بقايا الجثث المستخرجة ينقصها نظام موحد عن أين يمكن الدفن و الذي بدوره يعقد أو يجعل من المستحيل إسترجاعها للتعرف على هويتها في المستقبل.

--- تعليق جمع عينات الحامض النووي حتى يتم وضع خطة واقعية و عملية لجمع العينات تتضمن جمع العينات بشكل منظم على حسب إجراءات متفق عليها.

حالياً لا توجد لدى السلطات الليبية إجراءات موحدة لجمع العينات لا من البقايا البشرية و لا حتى عينات مرجعية. وضع إجراءات سليمة لجمع العينات أساسي لضمان تحليل الحامض النووي أكثر سهولة وبالتالي زيادة فرص تحديد الهوية. الجمع الخاطئ للعينات الآن يعطي أهالي الضحايا توقعات غير واقعية بإمكانية التعرف على أقاربهم و أحبائهم وهذا بعيد كل البعد عن الواقع في الوقت الحالي. منهج الجمع الصحيح للعينات لابد أن يشمل تحديد دقيق لمصدر العينة و نوعها و كميتها , تسجيل المعلومات الخاصة بكل عينة و التأمين التام و التخزين السليم للعينات و البيانات المصاحبة.